النحو

المرحلة الأولى- المسائي

كان وأخواتها

٥

أستاذ المادة:

م. م. محمد محسن

كان وأخواتها

قال ابن مالك:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرَ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِي الْأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ"مَا" ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

بعد الفراغ من أحكام المبتدأ والخبر، شرع المصنف في ذكر النواسخ، وهي التي تدخل على الجملة الاسمية فتغير حكمها الإعرابي، وأول هذه النواسخ (كان وأخواتها)، وهي أفعال باتفاق النحاة، إلّا (ليس)؛ فقد ذهب الجمهور إلى أنّها فعل، وذهب الفارسي وابن شقير في أحد قوليهما إلى أنّها حرف.

أولًا: عمل (كان) وأخواتها:

تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر؛ فترفع المبتدأ ويسمى (اسمها)، وتنصب الخبر ويسمى (خبرها)؛ نحو: **(كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)**.

تقسيم الأفعال من حيث شروط العمل:

تنقسم هذه الأفعال في عملها إلى ثلاثة أقسام:

١- **ما يعمل بلا شرط:**

وهي ثمانية أفعال: (كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس).

٢- **ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبه نفي:**

وهي أربعة أفعال: (زال، وبرح، وفتئ، وانفك). والنفي المتقدم إما أنْ يكون:

- **لفظًا:** نحو: **(مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا)**.
- **تقديرًا:** ولا يحذف النافي إلا بعد القسم؛ كقوله تعالى: ﴿**قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾؛ أي: (لا تفتؤ). وشذ الحذف بدون قسم في قوله **الشاهد (٦٠)**:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مَجِيدًا

الشاهد فيه: (أبرح) حيث استعمله دون نفي أو شبه نفي، وشذ الحذف هنا لعدم وجود القسم، والتقدير: (لا أبرح).

- **شبه نفي (النهي والدعاء):** فمن النهي قولك: **(لَا تَزَلْ قَائِمًا)**، ومنه قوله **الشاهد (٦١):**

صَاحِ شَمِّرْ **وَلَا تَزَلْ** ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

الشاهد فيه: (ولا تزل) حيث أعمل "تزل" لسبقها بالنهي (لا).

ومن الدعاء قولك: **(لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ)**، وقوله **الشاهد (٦٢):**

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى ... وَلَا **زَالَ مُنْهَلًّا** بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

الشاهد فيه: (ولا زال) حيث أعمل "زال" لسبقها بـ "لا" الدعائية.

٣- ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية:

وهو فعل واحد: (دام)؛ نحو: **(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)**؛ أيْ: مدة دوامك مصيبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**﴾.

معاني هذه الأفعال:

- **كان:** تفيد اتصاف المرفوع بالمنصوب في الماضي.
- **ظل:** اتصافه به نهارًا.
- **بات:** اتصافه به ليلًا.
- **أضحى، وأصبح، وأمسى:** اتصافه به في هذه الأوقات المخصوصة.
- **صار:** تفيد التحول من صفة إلى صفة أخرى.
- **ليس:** تفيد النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال؛ نحو: **(لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا)**؛ أيْ: الآن، وعند التقييد يزمن على حسبه، نحو: **(لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غدًا)**
- **زال وأخواتها:** تفيد ملازمة الخبر للمخبر عنه حسب ما يقتضيه الحال؛ نحو: **(مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا)**.
- **دام:** تفيد البقاء والاستمرار.

ثانيًا: تصرف أفعال (كان) وأخواتها وعمل مشتقاتها

قال ابن مالك:

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا ... إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

إن ما ثبت للفعل الماضي من هذه الأفعال من حيث العمل (رفع المبتدأ ونصب الخبر)، يثبت لما يستعمل منها من غير الماضي، وهي على قسمين من حيث التصرف:

أ- الأفعال المتصرفة:

وهي جميع أخوات (كان) ما عدا (ليس ودام). وهذه الأفعال يعمل المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر منها عمل الفعل الماضي، وتفصيله:

١- **المضارع:** نحو: **(يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا)**، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**﴾.

٢- **الأمر:** نحو: **(كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ)**، ومنه قوله تعالى: ﴿**قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا**﴾.

٣- **اسم الفاعل:** نحو: **(زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ)**، ومنه قوله الشاعر **الشاهد (٦٣):**

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

الشاهد فيه: (كائناً أخاك) أعمل اسم الفاعل (كائناً) عمل كان الناقصة فنصب "أخاك".

٤- **المصدر:** والصحيح أنّ لـ (كان) الناقصة مصدرًا يعمل عملها، ومنه قوله **الشاهد (٦٤):**

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... **وَكَوْنُكَ** إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

الشاهد فيه: (كونك إياه) أثبت أن لـ (كان) الناقصة مصدراً، وأعمله عمل الفعل فنصب "إياه".

ب- الأفعال غير المتصرفة:

١- **الجامد تمامًا:** وهما (ليس) و (دام)؛ فلا يستعمل منهما مضارع ولا أمر ولا غير ذلك، بل يلزمان صورة الماضي.

٢- **ناقص التصرف:** وهي الأفعال التي يشترط فيها النفي أو شبهه (زال، برح، فتئ، انفك)؛ فهذه يستعمل منها الماضي والمضارع واسم الفاعل، لكن لا يستعمل منها أمر ولا مصدر.

ثالثًا: رتبة الخبر وتوسطه في باب (كان)

قال ابن مالك:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ ... أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

أ- جواز توسط الخبر:

يجوز توسط الخبر بين الفعل والاسم في جميع أفعال هذا الباب، شريطة ألا يوجد مانع من التقديم أو التأخير، ومن شواهد التوسط قوله تعالى: ﴿**وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾؛ فكلمة **(حَقًّا)** خبر مقدم توسط بين (كان) واسمها **(نَصْرُ)**.

- **مواضع امتناع التوسط:**

١- **وجوب تقديم الخبر**: نحو: **(كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا)**؛ فلا يصح تقديم الاسم (صاحبها) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

٢- **وجوب تأخير الخبر**: نحو: **(كَانَ أَخِي رَفِيقِي)**؛ حيث يمتنع التقديم لعدم ظهور علامات الإعراب، مما قد يسبب التباسا بين الاسم والخبر.

ب- حكم التوسط في (ليس) و (دام):

١- **في (ليس)**: الصواب جواز توسط خبرها على اسمها؛ خلافًا لمن منع ذلك، واستدل النحاة بقول الشاعر **شاهد (٦٥)**:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ **سَوَاءً عَالِمٌ** وَجَهُولُ

الشاهد فيه: (سواءً عالمٌ) قدم الخبر (سواء) على الاسم (عالم).

٢- **في (دام)**: ذهب ابن معط إلى منع التوسط، والصواب جوازه؛ كقول الشاعر **شاهد (٦٦)**:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ **مُنَغَّصَةً** ... **لَذَّاتُهُ** بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

الشاهد فيه: (منغصةً لذاتُه) قدم الخبر (منغصة) على الاسم (لذاته).

ج- تقديم الخبر على (دام) وما المتصلة بها:

- **المنع المتفق عليه**: لا يجوز تقديم الخبر على (ما) المصدرية و (دام) معًا؛ فلا تقول: (لَا أَصْحَبُكَ **قَائِمًا** مَا دَامَ زَيْدٌ).
- **محل النظر**: منع بعضهم تقديم الخبر على (دام) وحدها مع تأخره عن (ما)؛ نحو: (لَا أَصْحَبُكَ مَا **قَائِمًا** دَامَ زَيْدٌ). ويرى الشارح أنّ هذا جائز قياسًا على قولنا: (لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلَّمْتُ)؛ لأنّ (ما) المصدرية لها الصدارة، أما الفعل بعدها فيجوز تقديم معموله عليه.

رابعًا: امتناع تقديم الخبر على (ما) النافية

قال ابن مالك:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَهْ ... فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

أوجب المصنف صدارة (ما) النافية عند دخولها على نواسخ هذا الباب، فلا يتقدم عليها الخبر، ويندرج تحت ذلك قسمان:

١- ما النفي شرط في عمله:

نحو (ما زال) وأخواتها؛ فلا يقال: **(قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ)**، وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس.

٢- ما ليس النفي شرطا في عمله:

نحو: **(مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)**؛ فلا يقال: **(قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ)**، وأجازه بعضهم.

يستفاد من تقييد المصنف للمنع بـ (ما) النافية مسألتان:

١- **النفي بغير (ما):** يقتضي كلامه جواز التقديم مع (لم) ونحوها؛ نحو: **(قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ)**، ومنعه بعضهم.

٢- **التوسط بعد (ما):** يظهر من المتن جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا تأخر عن (ما)؛ نحو: **(مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ)**، ومنعه آخرون.

خامسًا: تقديم خبر (ليس) وأحكام التمام والنقصان

قال ابن مالك:

وَمَنْعَ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطَفَى ... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي ... فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

أ- حكم تقديم خبر (ليس) عليها:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ كقولك: **(قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ)**:

١- **مذهب المنع:** وهو ما اختاره المصنف (اصطفى)، وذهب إليه الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج. وعلتهم أنه لم يرد في لسان العرب تقديم خبرها صراحة.

٢- **مذهب الجواز:** ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن برهان، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾؛ ووجه الاستدلال أنّ **(يَوْمَ يَأْتِيهِمْ)** معمول للخبر **(مصروفًا)** وقد تقدم على (ليس)، والقاعدة أنّ المعمول لا يتقدم إلا حيث يجوز تقدم العامل.

ب- التمام والنقصان في أفعال هذا الباب:

تنقسم أفعال هذا الباب من حيث اكتفاؤها بالمرفوع إلى قسمين:

١- **الأفعال التامة:** وهي التي تكتفي بمرفوعها (الفاعل) وتؤدي معنى تامًا دون الحاجة إلى خبر منصوب. وكل أفعال هذا الباب يجوز أنْ تأتي تامة إلا ثلاثة أفعال.

- **شواهد التمام:**
  - قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾؛ أيْ: (إنْ وُجِدَ ذو عسرة).
  - قوله تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ**﴾؛ أيْ: (ما بَقِيَتِ).
  - قوله تعالى: ﴿**فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**﴾؛ أيْ: (حين تدخلون في المساء والصباح).

٢- **الأفعال الناقصة:** وهي التي لا تكتفي بالمرفوع، بل تحتاج إلى خبر منصوب يكمل معناها، وقد أوجب المصنف النقص في ثلاثة أفعال لا تستعمل تامة أبدًا، وهي:

- **(فَتِئَ)**، و**(لَيْسَ)**، و**(زَالَ)** التي مضارعها (يَزَالُ).
- **تنبيه:** أما (زَالَ) التي مضارعها (يَزُولُ)؛ فهي تامة دائمًا، نحو: **(زَالَتِ الشَّمْسُ)**.

سادسًا: حكم ولي معمول الخبر للفعل الناسخ

قال ابن مالك:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

الأصل أنه لا يجوز أن يقع معمول الخبر بعد (كان) وأخواتها مباشرة إذا كان هذا المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور، وهذا يتضمن حالين ممتنعين عند جمهور البصريين:

١- **تقدم المعمول وحده على الاسم:** نحو: **(كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا)**؛ فهنا ولي (كان) المعمول **(طَعَامَكَ)**، وهذا ممتنع عند البصريين وأجازه الكوفيون.

٢- **تقدم المعمول والخبر مع تقديم المعمول:** نحو: **(كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ)**؛ وهذا ممتنع عند سيبويه وأجازه بعض البصريين.

- **ما يجوز اتفاقًا:**
  - إذا تقدم الخبر والمعمول مع تقديم الخبر على المعمول؛ نحو: **(كَانَ آكِلًا طَعَامَكَ زَيْدٌ)**؛ لأن المعمول هنا لم يل (كان) مباشرة.
  - إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ نحو: **(كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا)** و**(كَانَ فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبًا)**.

سابعًا: توجيه ما أوهم المنع (ضمير الشأن):

قال ابن مالك:

وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره وقوع المعمول بعد الفعل مباشرة، فإنه يُخرَّج على أن اسم (كان) هو "ضمير الشأن" المستتر، وتكون الجملة بعدها هي الخبر. ومن ذلك:

- قوله الشاعر **الشاهد (٦٧)**:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا **كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ** عَوَّدَا

- **التوجيه:** ظاهر البيت يوهم تقديم المعمول **(إِيَّاهُمْ)** على الاسم **(عَطِيَّةُ)**. والتقدير: أنّ في (كان) ضمير شأن مستتر هو اسمها، والجملة الاسمية من المبتدأ **(عَطِيَّةُ)** وخبره **(عَوَّدَا)** هي خبر (كان)، والتقدير: (بما كان هو).
- وقوله الشاعر **الشاهد (٦٨)**:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... **وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى** تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

- **التوجيه:** (على قراءة التاء في تلقي)؛ يخرج على أنّ في (ليس) ضمير شأن مستتر هو اسمها، و**(كُلَّ)** مفعول مقدم للفعل **(تُلْقِي)**، والجملة الفعلية هي خبر (ليس). فلم يل المعمول الأداة في الحقيقة؛ لأنّ اسمها (الضمير المستتر) فصل بينهما، والتقدير: (وليس هو).

ثامنًا: زيادة (كان) ومواضعها

قال ابن مالك:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ: كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

كان على ثلاثة أقسام:

- **أحدها:** الناقصة.
- **الثاني:** التامة وقد تقدم ذكرهما.
- **الثالث:** الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت

بين المصنف أنّ (كان) تأتي زائدة (لا تعمل ولا تفيد نقصًا أو تمامًا)، وتعرف بأنّها تقع بين شيئين متلازمين (الحشو)، ولها أحكام من حيث القياس والسماع:

أ- الزيادة القياسية:

تنقاس زيادة (كان) في موضع واحد فقط، وهو بين (ما) التعجبية وفعل التعجب؛ نحو: **(مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)**. فالأصل: (ما أصحَّ)، وزيدت (كان) لإفادة الزمن الماضي في التعجب دون عمل إعرابي.

ب- الزيادة السماعية:

وردت زيادة (كان) سماعًا في مواضع أخرى بين المتلازمين، ومنها:

١- **بين المبتدأ والخبر:** نحو: **(زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ)**.

٢- **بين الفعل ومرفوعه:** نحو قولهم: **(لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ)**.

٣- **بين الصفة والموصوف:** نحو: (مرَرتُ برجلٍ كانَ قائمٍ)، وكقول الشاعر **الشاهد (٦٩):**

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

الشاهد فيه: (وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ) حيث زاد كان بين الصفة والموصوف، والتقدير: (بجيران كرام).

٤- **بين الصلة والموصول:** نحو: **(جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ).**

٥- **بين حرف الجر والمجرور (وهو شاذ):** كقول الشاعر **الشاهد (٧٠):**

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... **عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ** الْعِرَابِ

الشاهد فيه: (عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ) حيث زاد كان بين الجار والمجرور.

صيغة (كان) الزائدة:

- **الأكثر:** أنْ تزاد بلفظ الماضي، وهو الغالب في كلام العرب.
- **الشاذ:** زيادتها بلفظ المضارع؛ كقول أم عقيل ابن أبي طالب **الشاهد (٧١):**

أَنْتَ **تَكُونُ** مَاجِدٌ نَبِيلٌ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

الشاهد فيه: (أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ) حيث زاد **(تَكُونُ)** وهي مضارع، والتقدير: (أنت ماجد نبيل)، وهذا شاذ.

تاسعًا: حذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها

قال ابن مالك:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ ... وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

وَبَعْدَ "أَنْ" تَعْوِيضُ "مَا" عَنْهَا ارْتَكَبْ ... كَمِثْلِ "أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ"

أشار المصنف في هذين البيتين إلى حالتين يكثر فيهما حذف (كان):

أ- الحذف بعد (إِنْ) و(لَوْ) الشرطيتين:

يكثر حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها في موضعين:

١- **بعد (إِنْ):** كقول الشاعر **الشاهد (٧٢):**

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا ... فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا؟

الشاهد فيه: التقدير: إن كان المقول **(صِدْقًا)** وإن كان المقول **(كَذِبًا).**

٢- **بعد (لَوْ):** نحو قولك: **(ائْتِنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا)**؛ والتقدير: ولو كان المأتي به **(حِمَارًا)**.

بعد لدن: قد ورد الحذف بعد (لدن) شذوذًا في قوله **الشاهد (٧٣):**

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلى إِتلائِها

الشاهد فيه: (مِنْ لَدُ شَوْلًا) حيث حذف كان واسمها وأبقى خبرها، والتقدير: (من لد أنْ كانت شولًا)، وهذا شاذ.

ب- الحذف بعد (أَنْ) المصدرية والتعويض بـ (مَا):

تحذف (كان) بعد (أَنْ) المصدرية ويؤتى بـ (مَا) الزائدة عوضًا عنها، ويبقى اسمها وخبرها، وصورتها الغالبة هي **(أَمَّا)**.

- **مثالها: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)**؛ والأصل: (أَنْ كُنْتَ بَرًّا)، ففعلنا الآتي:

١- حذفت (كان)، فانفصل الضمير المتصل (التاء) وصار ضمير رفع منفصلًا **(أَنْتَ)**.

٢- أتي بـ **(مَا)** عوضًا عن (كان)، فصارت (أَنْ مَا أَنْتَ).

٣- أدغمت النون في الميم فصارت: **(أَمَّا أَنْتَ بَرًّا)**.

- ومنه قول الشاعر **الشاهد (٧٤):**

أَبَا خَرَاشَةَ **أَمَّا أَنْتَ ذَا** نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

الشاهد فيه: (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) حيث حذف كان وعوض عنها (ما) الزائدة، وأدغمها في نون انْ المصدرية، وأبقى اسم كان وخبرها، والتقدير: (لأن كنت ذا نفر)؛ فـ (أنت) اسم كان المحذوفة، و**(ذَا نَفَرٍ)** خبرها.

أحكام التزام العوض:

١- لا يجوز الجمع بين (كان) و(ما)؛ لأنّ العِوَض والمُعَوّض لا يجتمعان، وخالف المبرد فأجاز: **(أَمَّا كُنْتَ مُنْطَلِقًا)**.

٢- **المسموع:** لم يسمع هذا الحذف والتعويض إلا إذا كان الاسم ضمير مخاطب.

٣- **القياس:** يجوز قياسًا مع ضمير المتكلم؛ نحو: **(أَمَّا أَنَا مُنْطَلِقًا)**؛ ومع الاسم الظاهر؛ نحو: **(أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا)**، وقد مثل به سيبويه في كتابه.

عاشرًا: حذف نون (مضارع كان) المجزوم

قال ابن مالك:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ ... تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

علّة الحذف وكيفيته:

إذا جُزم الفعل المضارع من (كان) قيل: **(لَمْ يَكُنْ)**؛ والأصل **(يَكُونُ)**، فحذف الجازم الضمة، فالتقى ساكنان (الواو والنون)، فحذفت الواو، فصار اللفظ: **(لَمْ يَكُنْ)**. ثم استجاز العرب حذف النون بعد ذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فقالوا: **(لَمْ يَكُ)**. وهذا الحذف جائز لا لازم.

ا شروط حذف النون:

يشترط لحذف هذه النون (تخفيفًا) شروط، تظهر من خلال مواضع الامتناع والجواز:

١- **ملاقاة الساكن:**

- **مذهب سيبويه:** لا تحذف النون إذا وقع بعدها ساكن؛ فلا تقول: **(لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا)**، بل يجب الإثبات: **(لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ)**.
- **مذهب يونس:** أجاز الحذف مع الساكن، ونُقلت قراءة شاذة: **(لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا)**.

٢- **ملاقاة الضمير المتصل:**

- إذا كان المتحرك بعد النون ضميرًا متصلاً، امتنع الحذف اتفاقًا؛ كقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ابن صياد: "**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**"، فلا يجوز أنْ تقول: (إِنْ يَكُهُ).

٣- **ملاقاة المتحرك (غير الضمير):**

- هنا يجوز الحذف والإثبات بكثرة؛ نحو: **(لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا)** و **(لَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا)**.

الحذف في التامة والناقصة:

ظاهر كلام المصنف أنّ الحذف يقع في (كان) بنوعيها:

- **الناقصة:** كما مثلنا.
- **التامة:** ومنه قراءة الرفع في قوله تعالى: **(وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا)**؛ حيث حذفت النون من **(تَكُ)** وهي تامة لاكتفائها بمرفوعها **(حَسَنَةٌ)**.